منظمة الصحة العالمية

جمعية الصحة العالمية الخامسة والستون **ج٦٥/٤٣**
البند ١٢ من جدول الأعمال المؤقت **٢١ أيار/ مايو ٢٠١٢**
A65/43

إصلاح منظمة الصحة العالمية

التقرير السادس المقدم من لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي إلى جمعية الصحة العالمية الخامسة والستين

مسوّدة برنامج العمل العام الثاني عشر وملاحظات تفسيرية

١- أدلى أعضاء لجنة البرنامج والميزانية والإدارة بتعليقات إيجابية على الاستعراض الإستراتيجي لمسودة برنامج العمل العام الثاني عشر.

٢- وفيما يلي المواضيع العامة الأربعة التي انبثقت عمّا أُجرِي من مناقشات حول تقديم إرشادات بشأن مواصلة إعداد مسودة برنامج العمل العام الثاني عشر:

(أ) برغم أن برنامج العمل العام يعرض رؤية وإستراتيجية واسعتي النطاق فإن الأعمال الفعلية بشأن تحديد الأولويات ستُنجز في إطار عملية إعداد الميزانية البرمجية. وأُشِير إلى أنه سيلزم أن يشتمل هذا الأمر على التوصل إلى خيارات سلبية. وسوف تُقيم الميزانية البرمجية صلة واضحة بين ما يُحقق من نتائج على مستوى المخرجات والموارد البشرية والمالية اللازمة لتحقيقها.

(ب) رأت اللجنة أنه يلزم استعراض عملية وضع برنامج العمل العام والميزانية البرمجية في آن معاً ليتسنى للدول الأعضاء أن تربط بينهما. ويلزم على وجه التحديد أن يقيم برنامج العمل العام صلة واضحة بين أولويات المنظمة ومهامها الأساسية.

(ج) رأت اللجنة أن ثمة حاجة في الإصدار المقبل من الوثيقة إلى تعزيز ما يُجرى من تحليلات بشأن بيان كيفية استخدام المعايير للوصول إلى تحديد الأولويات. وفي هذا الصدد فإن من الضروري أن تكون عملية تحديد الأولويات أمينة في تجسيد الدور الذي تؤديه المنظمة في وضع القواعد والمعايير وتلبية طلبات البلدان على حد سواء. وينبغي في المرحلة الراهنة أن يُنظر إلى ما يُساق من أمثلة على أنها تتسم بطابع إرشادي.

(د) أخيرا أُشِير إلى أن المخطط المقدم ليس تنظيمياً: فتحقيق النتائج يستدعي أن تنهض دوائر المنظمة ومستوياتها كافة بأعمال في هذا المضمار.

٣- وأبرز أعضاء المنظمة العديد من المسائل المحددة.

(أ) ينبغي أن يُحلّل في المسودة المقبلة من الوثيقة دور المنظمة فيما يتعلق بسائر الأطراف الصحية الفاعلة ودورها في تشييد البنية الهيكلية للصحة في العالم.

(ب) فُقِدت نقاط هامة بسبب استخدام مصطلحات مختزلة في الإطار التخطيطي لفئات العمل بدلاً من تدوين النص الكامل الذي اتفقت عليه الدول الأعضاء في اجتماعها بشأن تحديد الأولويات. واكتسى هذا الأمر أهمية خاصة فيما يتصل بوضع أهداف بشأن توقي المراضة لا الوفيات فحسب، والاعتراف بالدور المُضطلع به في مجال تعزيز الصحة والحد من المخاطر في تخفيف عبء الأمراض غير السارية. وسيتناول هذه المسائل النص الكامل لبرنامج العمل العام.

(ج) بناء القدرات وإجراء البحوث هما كلاهما من المهام الأساسية للمنظمة وهما مجسدان على هذا الأساس في العرض التخطيطي ولا يرد ذكرهما على وجه التحديد في الفئات أو الأولويات. ويلزم أن يوضح برنامج العمل العام هذه المسألة وسيلزم أن تبيّن الميزانية البرمجية بوضوح كيفية تمويل الوظائف الأساسية وكيفية التعبير عنها على أساس مخرجات محددة بالنسبة إلى كل فئة.

(د) أبرز العديد من البلدان أهمية المحددات الاجتماعية للصحة ودور المنظمة في التصدي لحالات الغبن في الصحة وتعزيز العدالة الاجتماعية. وفي هذا الصدد لاحظ بعض الدول الأعضاء على وجه التحديد أنه يمكن تضمين برنامج العمل العام فئة عمل أخرى تتناول المحددات الاجتماعية للصحة على أن اللجنة لم تؤيد ذلك. ومن شأن الفئة البرنامجية السادسة المقترحة أن تشمل مسائل منها الحد من حالات الغبن في المجال الصحي، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والتنمية المستدامة. ومن المسلّم به أن هذه المسائل شاملة بطابعها *لجميع* البرامج التقنية ولكن يلزم تجسيدها في برنامج العمل العام بطريقة تكفل توفير الموارد الكافية للأنشطة ذات الصلة. وعلاوة على ذلك فإن ربط العمل بشأن المحددات الاجتماعية للصحة والمساواة والعدالة الاجتماعية بمختلف الفئات يعكس حقيقة مؤداها أن المنظمة معنية في إطار الدور الذي تؤديه بالصحة لا بمقارعة المرض فحسب. وسوف يوضح برنامج العمل العام هذه المسائل فيما ستحدد الميزانية البرمجية المخرجات المرتبطة بالعمل بشأن المحددات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للصحة.

وأوصت اللجنة نيابة عن المجلس التنفيذي بأن تحيط جمعية الصحة علماً بمداولاتها بشأن مسودة برنامج العمل العام الثاني عشر.

الآلية المنقحة لتحسين التنبؤ بالتمويل

٤- نظرت اللجنة في مسألة التنبؤ بالتمويل بالاقتران مع البند المتعلق بتحديد الجدول الزمني لمواعيد اجتماعات الأجهزة الرئاسية في ضوء الاعتراف بالصلات المشتركة الرابطة بين هاتين المسألتين.

٥- وأعربت اللجنة عن تأييدها للمبادئ الأساسية لإقامة حوار بشأن التمويل على النحو المبيّن في الوثيقة ج٦٥/٥، وأقرت بمسؤولية الدول الأعضاء عن تمويل الأولويات المتفق عليها من أجل تقديم توقعات دقيقة عن الإيرادات المحتمل تحصيلها في فترة السنتين، وكذلك الحاجة إلى الشفافية والقدرة على التنبؤ في مجال التمويل من أجل تحميل المنظمة المسؤولية عن تحقيق النتائج المتوقعة.

٦- بيد أن العديد من أعضاء اللجنة حذّر بالقول إن من شأن التفاصيل المرتبطة بإقامة حوار بصدد التمويل أن تنطوي على مزيد من البحث للتأكد من أن هذا الحوار سوف يمضي قدماً بالهدف المتمثل في وضع نموذج تمويل شفاف ويمكن التنبؤ به وميزانية برمجية واقعية. وأُجريت على وجه الخصوص مداولات حول تنظيم وهيكل الحوار بشأن التمويل، وأعرب أعضاء اللجنة عن طائفة واسعة من الآراء حول آليات التمويل الممكنة.

٧- وأعرب الكثيرون من أعضاء اللجنة عن الحاجة إلى إجراء تحليل أكثر تفصيلاً لمزايا وعيوب الحوار المقترح بشأن التمويل، بما يشمل مخاطره وآثاره، إضافة إلى ضمان أن لا يقتصر التفكير في الحوار على اتباع نهج واحد ومحدود. كما طلب العديد من أعضاء اللجنة مزيداً من المعلومات عمّا هو متاح من خيارات أو إمكانيات إضافية لبلوغ الهدف المنشود.

٨- ورحب المدير العام بالتوجيهات المقدمة من اللجنة وأكد أنه سيتواصل تقصّي الآثار المترتبة على كل من الحوار الخاص بالتمويل وغيره من الخيارات المتاحة لتوفير تمويل يمكن التنبؤ به. كما أكد المدير العام على المسألة التي طرحتها اللجنة والتي تفيد بأن المسؤولية عن توفير التمويل الكافي لتنفيذ أولويات المنظمة والالتزام بتوفيره يقع في نهاية المطاف على عاتق الدول الأعضاء. وأعرب المدير العام أيضاً عن تقديره للجنة لاعترافها بأن وضع نموذج مناسب لتمويل المنظمة أمر بالغ الأهمية لضمان مساءلتها وقدرتها على تحقيق النتائج المتوقعة.

٩- وأكدّ المدير العام من جديد رأي اللجنة القائل إن عملية ضمان وضع ميزانية برمجية واقعية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتحديد الجدول الزمني لمواعيد اجتماعات الأجهزة الرئاسية وتنسيق تلك الاجتماعات. وستكون الأمانة على وجه الخصوص في وضع أفضل يمكّنها من أن تقدم إلى جمعية الصحة ميزانية مقترحة تبيّن بإيجاز الإيرادات المتوقعة والثغرات التي تتخلل التمويل اللازم، إذا ما وردت مساهمات من الأجهزة الرئاسية في إطار دورة تبدأ مع انعقاد اجتماعات اللجان الإقليمية – من خلال لجنة البرنامج والميزانية والإدارة إلى المجلس – وشملت إقامة حوار على هذا الأساس مع الدول الأعضاء في الفترة المودية إلى انعقاد جمعية الصحة. وأكد المدير العام أن من المتوقع أن تؤدي اللجنة دوراً حاسماً في الحوار بشأن الجوانب المالية للعملية.

أوصت اللجنة نيابة عن المجلس التنفيذي بأن تحيط جمعية الصحة علماً بمداولاتها حول وضع آلية منقحة لتحسين التنبؤ بالتمويل.

الجدول الزمني لاجتماعات الأجهزة الرئاسية

١٠- أعرب أعضاء اللجنة عن طائفة واسعة من الآراء فيما يتعلق بالجدول الزمني لاجتماعات الأجهزة الرئاسية وتنسيق تلك الاجتماعات، ومختلف مستويات الدعم للخيارات المتاحة لتحديد الجدول الزمني على النحو المبين في الوثيقة ج٥/٦٥.

١١- وبرغم أن اللجنة أعربت عن موافقتها على اتباع دورة لتصريف الشؤون تبدأ مع انعقاد دورات اللجان الإقليمية وتنتهي بعقد جمعية الصحة، فقد بحثت اللجنة عدداً من الاعتبارات فيما يتصل بالأساس المنطقي الباعث على تعديل الجدول الزمني لاجتماعات الأجهزة الرئاسية. وفي هذا الصدد علق بعض أعضاء اللجنة بالقول إن الإبقاء على دورة تبدأ مع انعقاد اجتماعات اللجان الإقليمية وتصون الصلات القائمة بينها وتنتهي بعقد جمعية الصحة هو اعتبار أهم من التوقيت المحدّد لبدء الدورة. كما طلبت اللجنة معلومات عن جدوى الناحية اللوجستية لتغيير موعد عقد جمعية الصحة إلى الربع الأخير من السنة التقويمية، فيما أعرب أحد أعضاء اللجنة عن قلقه إزاء حضور وزراء الصحة لاجتماعات جمعية الصحة في حال تقرّر تغيير موعدها على النحو المذكور.

١٢- وبحثت اللجنة مزايا وعيوب فصل دورة المجلس التي تُعقد في كانون الثاني/ يناير عن دورة اللجنة التابعة له، وكذلك الآثار المترتبة على تغيير مواعيد عقد اجتماعات هذين الجهازين الرقابيين. وطلبت اللجنة على وجه الخصوص مزيداً من المعلومات عن إمكانية زيادة توفير المعلومات المالية لكي تدرسها إذا ما تقرر تغيير موعد عقد الدورتين في وقت لاحق من العام. وأدلت اللجنة أيضاً بتعليقات على التكاليف المترتبة على الفصل بين دورة المجلس ودورة لجنته؛ لأن من شأن ذلك أن يحمل البلدان عبء تكلفة إضافي لضمان تمثيلها في اجتماعين منفصلين.

١٣- وأعربت الأمانة عن تقديرها للتوجيهات المقدمة من اللجنة وأبلغتها بأن التقرير السنوي لمراجعة الشؤون المالية لا يُتاح عموماً للمراجعة قبل شهر آذار/ مارس أو نيسان/ أبريل من السنة المالية التالية. وأكدت الأمانة من جديد أن من شأن الدول الأعضاء أن تتخذ قراراً بخصوص الجدول الزمني النهائي لمواعيد اجتماعات الأجهزة الرئاسية، ولكن ينبغي النظر في الآثار المترتبة على عقد دورات اللجنة الإقليمية إذا رُئِي أن هناك مبررات لإدخال تغيير جذري على دورة جدول مواعيد الاجتماعات الزمني.

١٤- وأكد المدير العام أنه يلزم إجراء مزيد من البحث لجدوى تغيير موعد عقد جمعية الصحة إلى أواخر العام، بوسائل منها إجراء ما يلزم من مشاورات مع المؤتمر المعني باللجان في نيويورك، والمسؤولين المعنيين بوضع الجداول الزمنية في قصر الأمم بجنيف، والسلطات السويسرية. كما استرعى المدير العام انتباه اللجنة إلى ضرورة النظر في الأعمال المحتملة التي يلزم أن تنهض بها الأمانة فيما بين الدورات وإعداد الوثائق المرتبطة بها عند اتخاذ قرار بشأن تنقيح دورة جدول مواعيد الاجتماعات الزمني.

أوصت اللجنة نيابة عن المجلس التنفيذي بأن تحيط جمعية الصحة علماً بمداولاتها حول الجدول الزمني لمواعيد اجتماعات الأجهزة الرئاسية.

= = =